الأمم المتحدة

A/55/994

الجمعية العامة

Distr.: General
25 June 2001
Arabic
Original: French

الدورة الخامسة والخمسون

البند ١١٠ من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

رسالة مؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

في فيلم وثائقي يعود إلى عدة أسابيع اتهمت الصحافة البريطانية كوت ديفوار باستعباد الأطفال.

لذا، وبناء على توجيهات من حكومتي، أرجو منكم أن تحرصوا على نشر وتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١١٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) نويل إيمانويل أهيبو غيبو
القائم بالأعمال بالنيابة

060701 060701 01-43088 (A)
0143088

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

لا شك أن حملة التجريح التي تتعرض لها كوت ديفوار والتي باتت اليوم أمرا معتادا، ماضية في سوق الاتهامات دون هوادة. ففي الواقع وبعدما نُعت هذا البلد لفترة طويلة بأنه كاره للأجانب ومهمَّش للآخرين، إذ به يتعرض اليوم لحصار من المغرضين الذين ارتأوا أن يعتبروا أن أرض أوبري قد رسَّخت قطاعها الزراعي على ظهر القصَّار المستعبدين الآتين من البلدان المجاورة.

وفي الواقع، وجَّهت هيئة الإذاعة البريطانية قبل بضعة أسابيع في سلسلة من الأفلام الوثائقية التي تناولت ممارسة الاستعباد في العديد من بقاع العالم، اتهاما خطيرا إلى كوت ديفوار، مشككة بشكل خاص في إنتاجها من حبوب البن، وإلى سلطاتها.

ولمَّحت محطة التلفزيون هذه في تحقيقها المصوَّر أن إنتاج الكاكاو في كوت ديفوار يعود بنسبة ٩٠ في المائة منه إلى العمل الذي يؤديه أطفال آتون من بلدان متاخمة لا سيما بوركينا فاسو ومالي. وادعت بأن هؤلاء الأطفال يعملون كعبيد في مزارع البن والكاكاو في كوت ديفوار.

وكان من الطبيعي أن ينتهز منتقدو كوت ديفوار الفرصة التي يبدو أن هذه المعلومات قد وفَّرتها، فراحوا يرشقون هذا البلد بالتُهم جزافا بدعوتهم المستهلكين إلى عدم شراء كاكاو كوت ديفور ومشتقاته.

وكما لو من قبيل الصدفة، فقد شاعت هذه المعلومات في وقت أبدت الجهات المانحة المرتاحة لتطور العملية الديمقراطية في كوت ديفوار رغبتها في مد يد المساعدة إلى هذا البلد لانتشاله من الحضيض وذلك للمرة الأولى في السنوات العشر الماضية؛ وفي وقت يشير العديد من الدلائل إلى المصالحة الوطنية التي دعا إليها رئيس الجمهورية والتي أحوج ما يكون الشعب الإيفوري إليها، وفي وقت تُظهر فيه هذه المصالحة الوطنية علامات مشجعة.

ويجب القول بكل صراحة: إن الشعب الإيفوري وحكومته يرفضان رفضا مطلقا هذه الادعاءات الواضحة الغايات.

وتقترح الحكومة الإيفورية عرض الحقائق والوقائع على الرأي العام الدولي. وحري قبل ذلك إطلاع هذه الحكومة على بعض الاستجوابات.

وهل المقصود القول، هذه المرة أيضا، أن الشعب الإيفوري مكوَّن من أشباه رجال قابعين في كسلهم ويُستنتج بالتالي أن كوت ديفوار قد طورها أجانب وأطفال قاصرون وأن

من الطبيعي والمنطقي الخلوص إلى أن الإيفوريين المكونين من نسيج متعدد الأجيال غير قادرين على إدارة شؤون بلدهم بأنفسهم؟

وهل المقصود إراحة ضمير البعض بتشويه تاريخ البشرية بهدف نبش دعاة للاستعباد لدى الشعوب التي وقعت هي نفسها ضحية الاستعباد والتي لم يُقترح عليها حتى اليوم الحصول على أي تعويض، في وقت يجب الإقرار بأن ما من تعويض أو جبر من شأنهما بلسمة الجراح العميقة التي أصيبت بها القارة الأفريقية؟

وهل المقصود بنشر هذه الأكاذيب مناورة لزعزعة استقرار المنطقة بهدف زرع الفتنة بين كوت ديفوار وجيرانها لا سيما بعد سقوط مقولة كره الأجانب والتهميش وبعد مضي التكامل الأفريقي قُدما في أعقاب الانضمام إلى الاتحاد الأفريقي مؤخرا؟

وقبل الوصول إلى الوقائع حري بنا التوقف عند الإشكالية المزدوجة بين المهنة الصحفية ومسؤولية الدول.

فعالم اليوم واقع تحت تأثير ما يسمى بالسلطة الرابعة أي الصحافة. والعديد من سكان العالم يرى في المعلومات التي تنقلها الصحافة وقائع لا يرقى إليها شك. كما أن الصحافة تتمتع بهيبة من الجدية والموضوعية.

لذا، وقبل نشر معلومات عن مدونة سلوك المهنة التي شعارها الوحيد هو البحث عن الحقيقة، كل الحقيقة، ولا شيء إلا الحقيقة، حري التأكد مرارا وتكرارا من روح المعلومات ومن القلم الذي كتبها وآلة التصوير التي التقطتها واللغة المكتوبة فيها.

لقد تعلمنا من تاريخ أوروبا القديم أن المسؤولية الجنائية كانت فيما مضى جماعية: أي عندما يرتكب فرد عملا مشينا يتحمل جميع أفراد أسرته، بما فيهم الحيوانات المنزلية، العقاب نفسه الذي أُنزل بمرتكب العمل المستحق العقاب. وقد وصل العقاب في بعض الحالات حتى إلى عقوبة الإعدام.

ويشار في هذا الصدد إلى أن القانون المتمدن الذي يحكم كوت ديفوار يعتبر المسؤولية مسؤولية فردية لا جماعية. وهذا المنحى القانوني الحديث يفسر عدم تطابق العقوبات حتى في قضايا الاشتراك في العمل أو التواطؤ. فهذه العقوبات تأخذ في الاعتبار العمل الذي قام كل شخص بمفرده لدى ارتكاب الجنحة أو الجريمة.

ومن السخرية أن نستنتج أن العنصريين ودعاة الاستعباد غير موجودين في كوت ديفوار.

فالعنصريون ودعاة الاستعباد إنما هم مَن يُحمَّلون أمة بأسرها وشعبا بأسره وزر مسؤولية عن أعمال ارتكبها أفراد يعيشون على أرضها.

والعنصريون ودعاة الاستعباد إنما هم مَن يبرهنون عن درجة عالية من الاحتراف في المهنة لدى تفنيدهم الحقائق في ما يجرونه من تحقيقات وتحليلات متى كانت هذه التحقيقات أو التحليلات تتعلق ببلدهم، ثم يلجأون إلى عمل صحفي مغاير تماما متى تعلَّق الأمر ببلدان تُطلق عليها تسمية ''بلدان العالم الثالث''. فالمطلوب هنا هو الإثبات أن هؤلاء الشعوب، محرومي هذه الأرض، غير قادرين على الارتقاء.

هذا أمر يجب أن نقوله. وهذا أمر يجب أن نكرره:

١ - لا يمكن الحكم على أحد أو إدانته لا سيما على عمل لم يرتكبه.

٢ - لا يمكن الحكم على أحد أو إدانته دون إثبات.

أما من ناحية المضمون فهل تمكَّن منتقدو كوت ديفوار من أن يثبتوا:

(أ) أن هذه الجرائم تنم بالفعل عن استعباد بالمعنى اللغوي والقانوني والفلسفي لهذا المفهوم؟

(ب) أن موظفا أو هيئة أو حتى رمزا للدولة الإيفورية ضالع في هذه الأفعال؟

(ج) أن هذا الموظف أو الهيئة أو حتى الرمز التابع للدولة قد تصرَّف في إطار وظيفته العامة أو في إطار صلاحيات السلطة العامة؟

(د) أن السلطات الإيفورية كانت متواطئة سلبيا عندما لم تحرك ساكنا حتى بعد علمها بما يحصل؟

والجواب عن كل هذه الأسئلة هو بالنفي.

نستنتج إذن، وكما ذكرنا سابقا، أن الأمر هو مجرد أكاذيب لا أكثر ولا أقل وادعاءات مغرضة عارية عن الصحة لا تهدف إلا إلى تشويه صورة كوت ديفوار.

وعلى غرار المحاولات السابقة، لن يُكتب لهذه المحاولة الجديدة لتشويه سمعة كوت ديفوار النجاح في زرع بذور الشقاق مع أصدقاء هذا البلد.

ولكن ما حقيقة الوضع؟

تجدر الإشارة إلى أن الزراعة تشكل اليوم عجلة الاقتصاد الإيفوري. فهي تشكل نسبة ٣٣ في المائة من إجمالي الناتج المحلي وتستخدم نسبة ٦٦ في المائة من اليد العاملة النشطة وتوفر نسبة ٤٥ في المائة من الإيرادات.

ويشكل الشباب نسبة ٧٠ في المائة من سكان كوت ديفوار.

ومن جهة أخرى يشكل القاصرون دون الـ ٢٠ سنة ما لا يقل عن نسبة ٥٥ في المائة من السكان.

وفي كل أسرة ريفية يساهم الأطفال في عمل الحقول. وهذه ظاهرة ثقافية طبيعية وخاصة بجميع المجتمعات الأفريقية. والأمر ليس إذن لا استغلال للأطفال ولا استعباد.

إن العمال المنتجون لكاكاو كوت ديفوار هم بنسبة ٩٠ في المائة منهم من الإيفوريين وبنسبة ١٠ في المائة فقط من الأجانب.

وإن شعب كوت ديفوار العريق والواعي والفخور والذي يحسن الضيافة هو شعب عامل.

كما أن البن والكاكاو والقطن وحتى الزراعات الغذائية الموجودة في الأسواق الوطنية هي بشكل خاص من نتاج عرق جبين مزارعي كوت ديفوار.

ولقد جرى منذ الاستقلال تدريب العديد من الكوادر. والدليل على ذلك هو أن كوت ديفوار الزاخرة بالموارد البشرية المؤهلة جيدا هي إحدى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء التي يدفع فيها الافتقار إلى العمل أطباءها وأساتذتها ومهندسيها إلى الهجرة.

وتعاني كوت ديفوار حاليا أيضا من تخمة في اليد العاملة المؤهلة.

وإذا كانت النزاهة الثقافية تقتضي الإقرار بأن ما من بلد يقدر على التطور بشكل كامل إذا ما بقي متقوقعا، فيجب القول دون تردد: إن كوت ديفوار قد بناها الإيفوريون بشكل أساسي، حتى ولو لم يرق ذلك لمن ينتقدها.

ومن بين نسبة الـ ١٠ في المائة من الأجانب العاملين في المجال الزراعي تتاجر نسبة ٢ إلى ٣ في المائة منهم بالأطفال القاصرين الذين سيسهم السواد الأعظم منهم في زيادة عدد أطفال الشوارع في المدن الكبرى. وأما وقد وصل النقاش إلى هذا المستوى فينبغي الكشف:

أولا: إن ما نواجهه ليس استعبادا بل اتجارا بالأطفال.

ثانيا: أن المتجرين بالأطفال هم بشكل رئيسي الأجانب المقيمون في كوت ديفوار.

ثالثا: خلافا لما قيل، ليس كل الأطفال الذين وقعوا ضحية هذا الاتجار هم بالضرورة من العاملين في الحقول.

رابعا: لم تتورط الدولة الإيفورية بأي شكل من الأشكال في الاتجار بالأطفال الذي بتنا الآن نعلم أنه قائم منذ عام ١٩٩٠. ففي ذلك العام كانت قد مضت على استقلال كوت ديفوار ثلاثون سنة. ونظرا لبدء الأزمة الاقتصادية في نهاية الثمانينات يمكن القول إن أغلبية هياكل الاقتصاد الإيفوري كانت قد ترسخت قبل ١٩٩٠ وهو العام الذي بدأ فيه الاتجار بالأطفال. فمن المنطق إذن التأكيد أن الزراعة الإيفورية كانت قد بلغت أوج نموها قبل وصول هؤلاء الأطفال إلى الإقليم الإيفوري.

ومن ناحية أخرى، وكما ذُكر سابقا، ليس القطاع الزراعي هو الوحيد الذي يستخدم الأطفال المتجر بهم.

وفي الواقع، وإيجازا لهذه الظاهرة أعلن رئيس الجمهورية من على منبر الدورة العادية الـ ٢٤ لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية:

”إن الاتجار بالأطفال أمر مخز، ولسوء الحظ، مستمر. فبعد نقلهم بعيدا عن أوطانهم، وأحيانا بتواطؤ ساذج من أهلهم، إذ بهم يجدون أنفسهم في الحقول والمناجم وورش العمل ومقالع الصخور والمصانع والأسواق، دون أن يُثير مصيرهم ردة الفعل التي تدين بها حضارتنا لهم ولكرامتهم كبشر.

واستنادا إلى أرقام مكتب العمل الدولي يبلغ عدد هؤلاء الأطفال ٨٠ مليون طفل كُتب عليهم العمل في أفريقيا منذ أعوامهم الأولى“.

وسط هذه الحالة الكئيبة وقعت كوت ديفوار ضحية حُسن ضيافتها المعروفة لأن الأعمال المرتكبة يقوم بها أساسا ضيوفها الموجودون على أرضها. وقد اعترفت السلطات الإيفورية من تلقاء ذاتها بوجود تجارة سرية للأطفال الماليين والبوركينيين.

وقد أثار هذا الإعلان حفيظة كوت ديفوار حكومة وشعبا. وليس من باب المزايدة الإشارة إلى أن هذا البلد وقّع وصادق على معظم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان عموما وبتلك التي تحمي حقوق الطفل خصوصا. ونشير بشكل خاص إلى الاتفاقيات التالية:

١ - اتفاقية حقوق الطفل.

٢ - الاتفاقية رقم ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال (في طور المصادقة عليها من قِبل البرلمان).

٣ - الاتفاقية رقم ١٣٨ لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالسن الدنيا لبدء العمل (في طور المصادقة من قِبل البرلمان).

٤ - الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وسائر أشكال المعاملة المشينة.

٥ - الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

٦ - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٧ - الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية إلخ.

على صعيد الصكوك القانونية الداخلية تجدر الإشارة إلى أن الدستور الإيفوري يعود إلى، وبالتالي يتبنى، أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام ١٩٨١.

ويبقى أن نشير إلى قانون العمل الإيفوري الذي يقضي، بموجب بنديه ٨ و ٢٣ بما يلي:

''لا يحق للأطفال العمل في شركة، حتى كمبتدئين، قبل بلوغهم سن الـ ١٤ سنة إلا باستثناء يمنح بالطرق القانونية''.

أما بالنسبة إلى المادة ٢٣-٩ فهي تسمح لمفتش العمل والقوانين الاجتماعية ''بطلب فحص الأطفال من قِبل طبيب معتمد للتثبت مما إذا كان العمل الذي يقومون به لا يفوق طاقتهم. وهذا المطلب من صلب القانون بناء على طلب المعنيين''.

وبالنظر إلى حجم الاتجار بالأطفال المحدود جدا، الأمر الذي لا يقلل من كونه جريمة ضد الإنسانية، قامت الحكومة بعدما أدانته بشدة بالتكافل والتضامن مع مالي وبوركينا فاسو، باتخاذ التدابير التالية:

أولا: في مطلق الأحوال أصدرت المحاكم الإيفورية أحكاما صارمة بحق العشرات من مهربي الأطفال.

وأخذت الدعوة القضائية مسارها بسرعة ودون إبطاء. فقد قررت الحكومة بالضرب بيد من حديد.